**المقدمة .**

إنطلاقـاً مـن أرتبـاط التعـايش السـلمي بحقيقـة الوجـود الأيجابي الفعال الذي يمس كل مكوناته الفردية والجماعية ،أضحى قضية مهمة لابد أن يتم التركيز عليها والبحث في حيثيات أرساءها ومحاولة تجاوز عقباتها، التي تتعدد ما بين ما لهُ علاقة بالفرد وما لهُ علاقة بالمجتمع أو الدولة كسلطة سياسية تملك الأدوات والأساليب، التي يمكن معها تذليل تلك العقبات تعزيزاً للسلم والأمن المجتمعيين ، إلا أن كل ذلك لا يكون إلا بحضور المنهج العقلي الذي لابد أن يكون القاعدة الأساسية التي يتم الأعتماد عليها فردياً ومجتمعياً ومؤسسياً كونه يمثل الجوهر الذي من خلاله تنطلق أيجابيات الأمور وسلبياتها، الى جانب بناءه على البديهيات العقلية المشتركة بين جميع الناس وينطلق من الأمور الفطرية لتأسيس صرح مجتمعي سليم .

وعلى أساس ذلك جاء بحثنا ليعالج أشكالية ( عدم أمكانية تحقيق التعايش السلمي في المجتمع الاسلامي رغم ما أقّرعليه الأسلام بشأن ذلك كضرورة وحاجة أمنية تبقى قائمة مع استمرار قيام التجمع البشري ) ، أنطلاقاً من فرضية أساسية مفادها ( أن للمنهج العقلي الدور الأساس في تعزيز وأرساء التعايش السلمي من خلال اتباعه كآلية لتجاوز كل ما من شأنه أن يعيق ذلك ).

ولأجل الوصول الى ذلك ، فأنه تم تقسيم البحث الى محورين أساسين ، سلط المحور الأول الضوء على .. (التعايش السلمي ... معوقاته وتداعياتها على بناء السلم المجتمعي). في حين تم التركيز في المحور الثاني على .. (المنهج العقلي كآلية نحو تحقيق التعايش السلمي) .

المحور الأول : التعايش السلمي .... معوقاته وتداعياتها على بناء السلم المجتمعي

يقصد بالتعايش السلمي وفق المصطلح الحديث السّلم الأهلي ، حيث أنه المفهوم الذي يخوض في قضية العيش مع الآخرين الذين يشتركون في نفس الرقعة الجغرافية ، فهو مفهوم يشير الى حالة العيش المشترك التي تجمع مجموعات مختلفة عرقياً أو دينياً أو مذهبياً أو قومياً مع بعضها البعض بحضور مبدأ أحترام كل مجموعة لمعتقدات وأفكار المجموعات الأخرى ، والتي يفترض أن تملك

جميعها القدرة على حل خلافاتها سلمياً ، وهذا يعني أستناد مفهوم التعايش على حضور وعي وأدراك المجموعات بأمتلاك هويات مختلفة دينية أو عرقية أو قومية مع أقرارها بالتسليم بأن هذا الأختلاف لا يقود بهم الى صراعات عنفية .[١]

ولنا هنا من تسأل بشأن أزمة التواصل والتعايش التي يمكن أن تحصل بين المختلفين ، وعليه لابد من ضرورة تحديد **المعوقات** الأساسية التي تحد من أمكانية تحقيق التعايش السلمي في المجتمعات التي تضم أطياف وهويات مختلفة وأنتماءات متعددة، والتي يمكن أدراجها على النحو الآتي:-

١- سيادة الذاتية وغياب الآخرية ( الغيرية)
٢- سيادة المفهوم السلبي للأختلاف
٣- سيادة الهويات الفرعية للأنتماء ( غياب الهوية الوطنية الجامعة)
٤- سيادة التعصب
٥- سيادة الطبقية (غياب العدالة الأجتماعية)

ولأغراض التحليل الموضوعي والتداخل بين كل القضايا المذكورة أعلاه ، أوجب علينا تناولها بالأجمال وفق الطرح أدناه .

بدون أدنى شك ، ترتبط الكثير من القضايا المطروحة على الساحة السياسية والفكرية كـ( المشاركة ، التنوع ، المواطنة ، التسامح ، التبادل ، وحتى التعايش السلمي) بقضية جوهرية وأساسية ألا وهي قضية ( الأنا والآخر) ، رغم أنها مفاهيم قيمية أكد عليها المشروع الأسلامي وعالجها معالجة وافية وواضحة ، لتطرح في المنظور المعاصر مراراً مادة ومجالاً للبحث والمناقشة وفق واقع معاصر يعيش أزمات حقيقية كقيم ( المواطنة والسلام والتفاهم وقبول الآخر) وهي أزمات تناط قضية حلها بالفرد أولاً وأخيراً مما يلقي عليه دوراً ومسؤولية كبيرة في بناء المستقبل القيمي للأمة . إن كلا ( الأنا والآخر) ما هما إلا تعبير عن المحتوى الضمني للأنسان الذي كان وما زال المحور الأساس الذي تدور حوله جميع مسائل الفلاسفة ( القدامى منهم والجدد) وفي مضامين جميع المباحث الأساسية للفلسفة .[٢] وحتى في مجالي المعرفة والسياسة فالأنسان هو المحور لكونه عنصراً يصدر منه الفعل الأرادي ، فينظر في

المجال المعرفي الى نوع خاص من سلوك الأنسان وهو ( المعرفة أو السعي الى تحصيل المعرفة) وبذلك فالأنسان يطرح هنا بأعتباره عنصراً (عالماً)، في الوقت الذي يكون عنصراً ( عاملاً) في مبحث السياسة.[٣]

وترتبط قضية الأنا والآخر بحقائق الوجود في الأختلاف والتنوع طالما تتجسد في ذلك مسألة الأنتماء للأنسانية ومناقشة حيثيات الكيفية لإقامة علاقة تفاعلية سلبية كانت أم ايجابية ، حينما تعي الأنا ذاتها بشكل مباشر عبر آلية الوعي بالآخر لتقرر المسار الذي ستتخذه معه ، إما بنفي ذلك الآخر أو أثبات وجوده معها. وأذا ما كان المسار المحدد من قبله قد أرسى أمكانية أقامة علاقة ايجابية بين الأثنين ، فأن ذلك يعني أرساء مفاهيم متعددة ذات منطلق ايجابي واحد كمفاهيم ( الأعتراف ، التواصل ، الحوار ، التسامح ، قبول الآخر) ، أما إذا أرسى لعلاقة سلبية فأنه سيرسي معه مفاهيم في ذات التوجه والمعنى تتجسد في ( التوتر ، الصراع ، الإقصاء والإلغاء) ، الأمر الذي يطرح إشكالاً أجتماعياً وأزمة مستعصية في التواصل مع الآخر والتعايش معه .

أن طبيعة النفس الأنسانية قائمة على أساس الجدل ، فكل أشكال التناقض الأجتماعي ما هو إلا وليد تناقض رئيسي وهو جدل الأنسان المخبوء في داخل محتواه والذي يفرز على الدوام صيغاً متعددة من التناقض ، فهناك الدوافع الذاتية والمصالح الأجتماعية التي تكون مدار ذلك التناقض ، الأمر الذي قد تغلب الدوافع الذاتية على المصالح الأجتماعية ، فتؤدي الى فقدان الأمن الجماعي الذي هو شرط ضروري لنمو ووعي الأنسان عموماً بل ومرتكز اساس لتحقيق التعايش السلمي.[٤]

وبديهياً ، تتكون المجتمعات من مكونات مجتمعية متعددة الفئات ومختلفة الأنتماء ، إلا أن هذه السُنّة الطبيعية قد تفهم فهماً خاطئاً بعيداً عن منطق العقل ، ليفهم هذا الأختلاف والتعدد والتنوع على أنه أختلاف وتنوع أفضلية مبني على أساس عملية تفاضلية قومية – عرقية – قبلية – أثنية،[٥] وليتم ،من ثم، ردم وهدم مفهوم التعارف والتعاون بل والحكمة من وجود الأختلاف والتعدد ، الأمر الذي يجعله سبباً للقطيعة ومصدراً للتنابذ والتناحر والصراع وليس طريقاً

للتآلف والأستفادة المادية والعقلية ، ليكون كل ذلك تأسيساً على قاعدة مبدأ الأقصاء للآخر المختلف وثقافته وقيمه المساهمة بشكل أساس في تعزيز العنف وغياب الأمن والأستقرار المجتمعي .[٦]

أن ماتم ذكره أعلاه ، من الطبيعي أن يؤدي الى تحصن المختلفين كلا مع أطيافهم وأديانهم ومذاهبهم وقومياتهم ، الأمر الذي يؤدي ،من ثم، الى غياب الوحدة المجتمعية وسيادة الأنتماءات والدوائر الضيقة المذهبية والقومية والعرقية ، التي لا تساهم في تشكيل وعي المواطن الأجتماعي بقدر ما تساعد على ظهور حالات التعصب الديني أو المذهبي أو السياسي ، وهذا يعني ضعف الولاء الوطني العام للأمة مقابل قوة الولاء للأنتماءات الضيقة ، الأمر الذي يؤدي الى تعارض الولاءات وإفراز آثار سلبية على النواحي السياسية والأجتماعية والأقتصادية والثقافية كافة ،والتي بمجموعها تساعد على تغذية روح التمحور حول الذات بدلا من الذوبان والأنصهار في أطار المجموع ، لاسيما في أوقات الأزمات الصعبة مع المجموعات الأخرى ليأخذ الفرد سبيلا في التعبير عن أنتماءاته الضيقة في سباق تصادمي ، حينما يتشبث بهويته ويتمسك بها كعامل موحد لمجموعته في الرد على الآخر ، وكأساس تجميع وقوة بين أفراد مجموعته ، الأمر الذي يؤدي بسيادة هذه الهويات الفرعية الضيقة الى سيادة مبادئ ومفاهيم تناسب الهوية الفردية الساعية للبقاء على وجودها والدفاع عنها ضد الهويات الأخرى كمفاهيم الأقصاء والصراع وعدم تقبل الآخر بل إلغائه .

وهكذا يمكن القول، أن التعايش يتم أقصاءه عندما تغيب الهوية الوطنية بفشل مشروع الدولة في الأعتراف بمواطنيها وحمايتهم عندما تؤسس الدولة وفق مقومات الأستبداد والأستبعاد اللاغية لمبادئ المواطنة ، ولذلك يصح القول ، أن الهوية الوطنية أنتاج دولة تغيب بغياب الدولة حينما تؤسس على الأنتماءات الضيقة ، مما يعني أحياء الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية.

أن كل ذلك من الطبيعي أن يؤدي الى سيادة التعصب الذي يعّد من الأمراض الأجتماعية والفكرية التي تقلق التعايش السلمي ، والذي يتجلى بصورة أكثر وضوحاً حينما يتم أرتباط الشخص بفكرة أو جماعة معينة يذهب الى حد الجّد في نصرتها والأنغلاق على

مبادئها ، وهو سلوك خطير لرجوع مردوداته السلبية على الأمة بشكل عام لاسيما حينما ينحدر هذا السلوك ليؤدي الى التطرف والتشدد ، ومن ثم عدم الإنفتاح والتسامح مع الآخر داخليا .[٧]

ولا يفوتنا ، أن غياب العدالة الأجتماعية لابد أن يؤدي الى بروز الطبقية في المجتمعات التي تتجه الى أتخاذ سياسات غير عادلة في توزيع الثروات . والعدالة هي أحدى القيم السياسية الأصيلة التي ترتفع في الأسلام لتصل الى مستوى قمة الهرم القيمي ، بل أنها المحور الذي يسيطر ويتحكم في جميع أبعاد الحركة والتطور .وتتجلى العدالة في أبسط معانيها في أعطاء كل ذي حق حقه ، والتي توصف بأنها عدالة مساواة ، أي أن كل صاحب حق لا يختلف عن أي صاحب حق آخر في الحصول على حقه وقد توصف بأنها عدالة توزيعية ، ومن ثم فأن سيادة الطبقية مع غياب العدالة الأجتماعية ستؤدي ، بدون أدنى شك ، الى تدمير التعايش السلمي والتي معها يصعب تحقيقه .[٨]

أما **تداعيات** سيادة كل تلك المفاهيم – آنفة الذكر أعلاه - والتي تقف عائقاً في طريق تحقيق التعايش السلمي فيمكن أجمالها وفق الطرح الآتي أدناه :-

أن أهم تداعياتها هو سيادة عدم الأستقرار المجتمعي وغياب السّلم الأهلي، الذي يتجسد في بروز نزعة الطائفية التي يصاحبها العنف والعنف المضاد ، حينما تزداد حالة الصراع والتحارب الداخلي ، مع إستيقاظ وعي أستقلالي في داخل كل فرد بأنتمائه الضيق ، تجعله يسلك مسلكا سلبيا تجاه من لا يشاركه في ذلك.[٩]

ولابد من الأقرار أنه في قضية الطائفية لا يمكن عزل الفكر عن السلوك ، أو السلوك عن الفكر لإنها تشمل كلا الفكر والسلوك ، وأن من أبرز سمات الفكر الطائفي هي تلبيس فكر الطائفة لباس الحقيقة المطلقة التي لا يمكن أن توجد في فكر آخر يحمله غيرهم من الأفراد والجماعات بالشكل الذي يجعل باطل طائفته حقاً ، وحق الطائفة الأخرى باطلاً ، الى جانب تأطير الفكرة التي يملكها الطائفي ويحملها بهالة القداسة ، أي حضور قدسية الفكرة مع غياب حكم العقل لديه ، حينما يتم تغييبه للآخر على أسس أنتمائية ضيقة .[١٠]

لتسود معه ثقافة التطرف وعدم التسامح ، وهي الثقافة التي تتميز بميزات أساسية منها :[١١]

أولها : التأكيد على إمتلاك الحقيقة المطلقة .

ثانيها : أبراز كل أسس الثقافة الأقصائية للمخالف في الرأي والأنتماء الضيق.

ثالثها : الميل الى التحريض والتكفير دون التفكير في عواقب ذلك السلبية .

بناءا على ذلك ، فأن الشخص الذي يحمل فكراً يتسم بكل تلك الميزات لابد أن يفرز نتائج تنعكس سلباً على أرض الواقع ، حينما يتحول ذلك الفكر الى ممارسات وسلوكيات لا تخرج عن نطاق ومسالك التعصب مع الآخرين ، والذي لابد أن يسقط صاحبه في بحور العصبية التي تفتك بالفكر فتحول الأختلاف الفكري الى مناخ لتبادل الأحقاد ، كونه سلك مسلك الأنغلاق على الذات الذي يلغي العلاقة بالآخر أياً كان أنتمائه ، حتى يصل الأمر به الى التشدد في السلوك الى حد الغلو في غير موضعه والتكفير والتقتيل بقوة السلاح المادي .[١٢] وهذا طريق يتم سلكه حينما يعجز الفرد عن أقامة أي نوع من التفاهم والأتصال مع الآخرين ، مما يجعله يلجأ الى العنف لأثبات وجوده وفرض قيمه .[١٣]

وبالتأكيد أن كل ما تم ذكره أعلاه ، لابد من أنه سيترك بصماته على المجموعات الأخرى المختلفة لينتج ما يعرف بـ( العنف المضاد) الذي يكون رد فعل أكثر مما هو فعل ، ومن ثم إغراق المجتمع في أتون الحرب الأهلية التي لا يجلب سوى الدمار لأهلها.

وبدون أدنى شك ، أن كل ذلك سيؤثر على كيان الوطن عموماً حينما يذيب الفرد في أنتمائه الضيق دون أنتمائه الوطني ، بالشكل الذي سيتحول فيه ولاءه الوطني الى ولاء لطائفته ، الأمر الذي يمكننا القول أن الطائفية وما ينتج عنها من عنف وعنف مضاد تلعب دوراً أساسياً وكبيراً في مصادرة الأنتماء الوطني ، بل ووجود الوطن كله ، لأن كل ذلك سيؤدي كحقيقة لا يمكن تجاهلها الى سيادة عدم الأستقرار السياسي ، الذي يوصل الدولة وسلطتها السياسية الى حالة من الضعف الشديد مع ضعف قدرتها في الضبط والسيطرة على المجموعات المختلفة التي تعيش داخل وحدة سياسية واحدة ،

تتمسك كل منها بثقافتها ولغتها ودينها وقوميتها وهويتها الخاصة ، وهو الأمر الذي معه سيؤدي الى غياب القيم المشتركة والأحساس بالأنتماء المجتمعي سواء بين النخب أو المواطنين ، مما سيدفع السلطة الى اللجوء الى آلية القسر والأكراه والعنف ، لضبط الصراع الناشئ بين تلك الجماعات المختلفة للحفاظ على النظام وتحقيقه .

أن هذا الضعف المستفحل بالدولة وسلطتها سيضعف ،من ثم، سيادتها وهيبتها الداخلية والخارجية مما يؤدي الى تكالب القوى الخارجية عليها ، ولذلك فمن الطبيعي مع زعزعة الأستقرار الداخلي بكل أبعاده وأثارة النعرات للأنتماءات الضيقة وتعرض الدولة لهزات خارجية ، أن ينعكس على كيان الدولة عموماً ليعرضها في نهاية المطاف الى مشروع تقسيم البلد الواحد ، الأمر الذي تجّر تبعات كل ذلك على تشويه المشروع الحضاري الأسلامي وتكوين صورة سيئة عنه لدى الآخر الخارجي.

المحور الثاني : المنهج العقلي كآلية نحو تحقيق التعايش السلمي

أذا كان مبدأ الأقصاء هو الأساس في غياب الأمن والأستقرار المجتمعي تعزيزاً للعنف ، فأن حضور مبدأ العقل والأحتكام اليه يمثل قوة مؤثرة وفاعلة في تعزيز السّلم الأهلي ، بل هو جوهر البناء والتعايش بين المختلفين ، حيث من المؤكد أن للمنهج العقلي دوراً أساسياً في تحقيق حياة أجتماعية متوازنة بين المكونات المتعددة المختلفة ، والذي يعني غيابه خلق أزمات مجتمعية أكيدة تطال الفرد أولاً وآخراً ، الأمر الذي يفرض ضرورة أعادة الأعتبار للمنهج العقلي للوصول الى الغاية الأسمى لحقيقة وجود التعددية وليساهم في ترسيخ الأختلاف كسمة نوعية تسّم بها المجتمعات المتعددة التكوينات والأنتماءات ، ولتحقق من ثم على أرض الواقع سمة التعايش السلمي الحقيقي .

ولكن كيف السبيل الى ذلك ؟ ، بل ما هي الخطوات المنهجية التي بأتباعها يتحقق ذلك ؟ قبل كل شئ لابد أولا من بيان المقصود بالمنهج العقلي الذي يمكنه أن يلعب هذا الدور أرساءاً للسّلم الأهلي .

وبدءاً نقول، رغم تعدد تعاريف المنهج إلا أنها لا تخرج عن أطار تحقيق الغاية العلمية من البناء الرصين المقترن بشروط المنطق وأن تعددت منابعه العلمية ، وهنا ممكن أدراج بعض

التعاريف التي تؤكد جانب السيطرة على العمليات العقلية أو الذهنية للوصول الى نتائج معلومة ، فالمنهج هو الطريق المؤدي الى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى يصل الى نتيجة معلومة .[١٤] وفكرة المنهج تعّد من الأفكار التي شغلت العقل الأنساني منذ القدم لأنها الطريق الى حل أشكاليات أكتشاف الحقيقة التي بذلت الجهود المتأصلة لأجلها حتى صارت واقعاً لتخطيط الرؤية السليمة للكون والحياة والأنسان في خضم عدد من التصورات ، مما يحتاج الى معيار يوصل الى اليقين . وأذا ما حاول الأنسان حل المشكلات عن طريق ترتيب الخطوات في مسيرة الفكر ، فأن الأفكار بحد ذاتها لا تجري في العقل إلا بأعتماده على منهجا يقتضيه تكوين معانيها في ذهن الأنسان حتى تتكون بهذا الإجراء مفاهيم تتضح بحسب مستوى الجهود والأمكانية لأدراكها وفق أساسها الفكري .[١٥]

أما العقل فمكانته في الأسلام تتسامى وتعلو الى حد يستخدم في حق الله تعالى تعابير من قبيل ( العقل الفعال)، ويطلق على النبي تعبير ( العقل الأول)، كما يؤتي ذكر القوة العاقلة الأنسانية بوصفها ( النبي الباطني) ، وهي تعابير بمجملها تقطع الطريق على مختلف محاولات الفصل والتشطير التي يمكن أن تمارس بين الوحي والعقل .[١٦] والعقل هو هبة الله للأنسان ولذلك جعله الله سبحانه وتعالى سبباً للتكليف ومناطاً للمسؤولية ، وحث على أستعماله فيما خلق له وفي المجال الذي يستطيعه ورسم له المنهج الصحيح للعمل والتفكر وأحال عليه في القضايا الكبرى الرئيسة، كمعرفة الله تعالى ووحدانيته وصحة النبوة والبعث بعد الموت ، والتي لا يمكن أدراكها تماما إلا بالعقل. ويعرف العقل بأنه الشيئ الذي تتم به معرفة النتائج الفكرية التي يتوصل لها الأنسان ويميزها ، وأن سبب تسميته بالعقل ناتج عن الوظيفة الأخلاقية التي يضطلع بها وهي عقله وتقييده الأنسان عن القبائح والرذائل الخلقية .[١٧] فالأنسان مُنح الإرادة للسيطرة على عواطفه من خلال قدراته وأمكانياته العقلية ، ومن ثم ، فالإرادة العقلية هي التي ميزته عن الحيوان ، حينما تأخذ دورها في حل تناقضات النفس الأنسانية ما بين الأمور المادية والروحية .[١٨]

والعقل هو أحد مصادر المعرفة الفقهية التي يُبحث في علم الأصول العملية ، حيث يمكن إثبات صحة الشرع وأصول الدين بواسطة العقل ،كما يتمكن العقل من أكتشاف حكم الشارع على نحو الجزم واليقين من خلال التوصل الى حكمة مخصوصة على غرار سائر الحكم ، وكما أن العقل يتوصل الى الأحكام الشرعية من خلال أكتشاف المصالح الواقعية يتوصل أيضا الى وجود المصالح الواقعية من خلال الأحكام الشرعية ، ولذلك يقولون أن ( كل ما حكم به العقل حكم به الشرع )و( كل ما حكم به الشرع حكم به العقل ).[١٩]

ويعتمد المذهب الأمامي على العقل في قضايا أصول الفقه التي لم يرد فيها نّص ، حيث رأوا المتقدمين من هذا المذهب أنه ما لم يتم الحصول على الحجة الشرعية بالنّص ، فأن مآل الأمر هو الرجوع الى الحكم العقلي ، وذلك تعولاً على الملازمة بين حكم العقل وحكم الشرع ، إذ تنص قاعدة الحُسن العقلية بأن ( كل ما يحسن فعله عقلا يحسن فعله شرعا ).[٢٠] وقد وردت لديهم وتواترت العديد من المقولات* التي تلفت الأنسان بشدة الى فكرة العقل والعقلانية ، فكانت مقولات أتصفت بدرجة عالية من الأهمية والفاعلية والتأثير ، رجع اليها وتوقف عندها ونظر فيها كل الذين درسوا وبحثوا وكتبوا من علماء الأصول ومن الباحثين والمتخصصين بهذا الحقل .[٢١]

ويتم تحديد خطوط نظرية المعرفة في الخطوط العامة للحكمة المتعالية ، مصادرها وأدواتها المعرفية ، أي أصالة العقل على أساس مصدر العقل ، وأصالة التجربة على أساس مصدر الطبيعة ، وأصالة العرفان على أساس مصدر القلب ، وأصالة الوحي على أساس مصدر الكتاب والسنة .[٢٢]

وهكذا فأن أصحاب المدرسة الفلسفية العقلية يعتقدون بأن المدركات الحسية هي ليست المصدر الوحيد للمعرفة المتاحة للأنسان ، بل هنالك مصدراً آخر للمعرفة يكمن في صُلب طبيعة النفس الأنسانية ، فالعقل البشري يمتلك أفكارا ومفاهيم أولية لا يستمدها من الأحاسيس بل هي متأصلة في صُلب طبيعته .[٢٣] ورغم أتفاق الباحثين عامة على وحدة العقل الأنساني وتنوع مدركاته ، إلا أن هناك عقلان : عقل نظري وعقل عملي ، التي يراد بهما تنوع

مدركات العقل حيث ينصب العقل النظري على كشف ما هو كائن ، أي لا علاقة بالسلوك والفعل مباشرة ، في حين يتجه العقل العملي الى تحديد ما ينبغي أن يفعل ، أي أرتباطه بالسلوك والفعل لذلك يبقى المدرك هو العقل الذي يتوحد بتنوع مدركاته، هذه المدركات التي يحار فيها التحليل ولا سبيل الى التحليل إلا عبر العقل .[٢٤]

وأنطلاقا من أن الفكر والعقل هو القاسم المشترك للأنسانية جمعاء والذي يصف الى جانب الفطرة الأنسانية المشتركة بغض النظر عن الأنتماء والأعتقاد أو أي وجه من وجوه الأختلاف ، فأن البشر بتنوعاتهم يشتركون في القواعد والمعارف العقلية المنطقية المسبقة ،على سبيل المثال لا الحصر، كحقيقة ( وجود الخالق ، ضرورة العدالة ، الأيمان بسعادة البشر على الأرض ، أنتهاك الحرمات ، أستباحة الدماء) ، والتي من الممكن أن تكون منطلق للتعايش السلمي بين المختلفين. أذن فاللجوء للمنهج العقلي البرهاني المشترك بين البشر كافة ، سوف يكون ضامناً وأداة أساسية للتخلص من الصراعات غير المبّررة بين القوميات والأثنيات وغيرها ، أي أن حضور العقل هو مقدمة للتعايش السلمي لأنه يسبق المشترك الديني والطائفي والقومي ، وأذا ما كان للتناقض بين نوازع الذاتية ودوافعها وبين المصالح الأجتماعية الأساس في أحداث الخلل الأجتماعي ، حينما تتصاعد النوازع الذاتية على الأجتماعية ، فأن المنهج العقلي يرى قبُح الظلم الأجتماعي وضرورة العدل والمنفعة المتبادلة داخل المؤسسة الإجتماعية ، بحيث لا تتحقق منفعة الفرد إلا مع أقراره بمنافع الآخرين . ومن ثم ، تتشكل علاقة الأنا والآخر وفق معيار التفاعل والتبادل والمنفعة والتطوير وليس التخلي والأقصاء ، ولذلك أكد الطباطبائي - حسب ما يذكر أبو رغيف -، أن العقل يضحي أداة تسويغ لأفعالنا التي ندفع اليها بحكم عوامل أخرى ، فيكون الحسن والقبح تابعين لميولنا وحاجاتنا وليس العكس .[٢٥] أذن ما تتطلبه النفس الأنسانية من حاجات إما أن يقوم على الهوى أو تقوم على العقل ، ومن ثم ، فأحكام العقل العملي ستكون جسر العبور الى الكمال الأنساني .[٢٦]

إن وجود القيم ترتبط بالقدرة والأرادة والأختيار وهو الشرط الذي يتضمن وجود الحياة العاقلة ، أذن القيم قائمة على شرط وجود

الأرادة المدركة ، ومن ثم ، لو كانت أفعالنا جبرية لما صدقت عليها أحكام القيم .[٢٧] وعلى اساس ذلك ، فأن الأفعال الأنسانية ممكن ضبطها طالما كانت أفعال أختيارية لا أجبارية ، والتي معها ممكن تحقيق التعايش السلمي من خلال العقل الأختياري بضبط إيقاع الصراع الذي قد ينشأ من جراء الأختلاف. بعبارة أخرى ، أن العقل قوة مدركة بوسعه تجاوز مبدأ الرغبة عند الذات والتأمل في المصالح والمتطلبات الأجتماعية ، وهذا يحتاج أن يصل الفرد الى درجة عالية من النضج الأدراكي لمصالح المجتمع دون مصالحه الشخصية ، وهنا يتدخل العقل ليكون بأستطاعته ذلك والحكم بالإذعان والتعامل نحو التبادل ليكون العقل وفق ذلك منشأ للوحدة والتماسك الأجتماعي ، من خلال عمل العقل على أدراك القضايا العامة.

وطالما يقّر الأسلام بالعقل ويعترف به بل ينهض بمهمة اصلاحه ، فأنه يدعو الأنسان الى ممارسة النقد حيال رؤاه الأخلاقية وتصوراته وتعديل مسارها الصحيح بعيدا عن أية مؤثرات أنتمائية طبيعية كانت أم مكتسبة ، الأمر الذي يؤدي دوراً إيجابياً بشأن أمكانية تحقيق التعايش السلمي وفق أستخدام المنهج العقلي .[٢٨] حينما يكون أداة بيد الأنسان في تغيير سلبيات الأمور الى إيجابياتها لاسيما ما للأنسان من أمكانية لتغيير حركة التاريخ بفكره وأرادته ، حيث أن المحتوى الداخلي للأنسان هو الفكر والأرادة اللذين يصنعان ويشكلان حركة التاريخ والمجتمع ، وهو ما أكد عليه السيد الصدر حينما رأى أن الوجود الذهني يعبر عن البعد الفكري والأرادي وبأمتزاجهما تتحقق القدرة على بناء المستقبل وطاقة الحركة الأبداعية للنشاط التاريخي في الميدان الأجتماعي .[٢٩]

ولا ننسى أن تعزيز بناء التعايش السلمي لا يكون إلا بضرورة وجود قراءات دينية وفق المنهج العقلي ، حيث أن هناك قراءات ملتبسة لنصوص القرآن الكريم تمّت وفق مناهج إقصائية متحيزة لم تراع الضوابط العلمية ، فأسفرت عن فهم ملتبس للأسلام ومبادئه الأنسانية القيمة ، حتى وصلت فكرة تعطيل قدرة الدين على أستيعاب الآخر ومحاورته وقبوله ، كما كرست الأنغلاق على الذات ورفض الآخر وتكفيره من خلال نصوص المعركة مع أهل الكتاب

دون مراجعة شرائطها ومسّوغاتها ، حتى سّرت الروح العدوانية الى الآخر الداخلي المختلف .[٣٠] وعلى أساس ذلك ، فلابد من أعادة قراءة النصوص وفق المنهج العقلي وذلك من خلال إخضاع الموروث الديني الى الدرس المعرفي والتحليل العلمي ، الى جانب أنتاج أفكار ومعارف تركز على أهمية التفكير غير المتحيز ، التفكير الذي يفهم ويشخّص ويعقل ويتّدبر في كل ما ينتجه من معارف وقيم .[٣١]

ولا ننسى أنه لإخراج المجتمع من حالة الصراع والتنافر لابد من ترسيخ الأسس والأركان التي تعّد مناهج لتفكك ذلك الصراع تعزيزاً لثقافة اللاعنف ، وتعّد قضايا الحوار والتسامح والمواطنة وقبول الآخر مرتكزات أساسية ، أذا ما تحققت فعلا فأنها ستساعد ، بدون أدنى شك، على حل ذلك الصراع ، فهي قضايا وأسس تتجمع لتكون التنظيم الأجتماعي المستقر ، لاسيما حينما تفهم وتحلل من جانب المكونات المجتمعية كافة وفق أستخدام المنهج العقلي ، لتدرك أن تعدديتها وتنوعها وإختلافها ليس بناء على أسس تفاضلية قومية – قبلية –إثنية ،وإنما للتعارف والتبادل والإستفادة من بعضهم البعض سعياً الى أكتشاف الأهتمامات والمصالح المشتركة ، لاسيما إذا ما تم الأستناد الى ما أقّره الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم ( يا أيها الناس إنا جعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا )* ، ويتم إرساء الفهم الصحيح لهذا النّص القرآني العظيم الذي يبيّن أن التعارف بين المختلفين واجب من دون أن يؤدي الى إلغاء أحدهما الآخر ، بل أن الأختلاف بين البشر وتنوعهم من النواميس الكونية والإجتماعية التي لا يمكن نفيها أو التغاضي عنها لأستمراريته ، أستناداً الى قوله تعالى أيضا ( ولا يزالون مختلفين إلا من رحم ربك ولذلك خلقهم)** ، للأشارة الى الأختلاف البشري كدلالة وآية من آيات الله ( ومن آياته خلق السموات والأرض وأختلاف ألسنتكم وألوانكم أن في ذلك لآيات للعالمين )*** لتعزز كل تلك الآيات الفهم الصحيح والمبتغى من جوهر التنوع وحقيقة الأختلاف وسُنة التعددية .[٣٢]

إن كل ذلك لابد له من أتفاق المختلفين على مبدأ إفساح المجال لبعضهم البعض للمشاركة في صياغة مجتمع ودولة مستقرة وفق حضور المنهج العقلي وأدواته والوصول الى ذلك لا يكون إلا بالحوار الذي يعّد من الضرورات اللازمة لحل التناقضات التي

تنتجها الحياة ، لاسيما الحوار الفكري الذي تفرضه المتغيرات المستجدة وتوجبه للنّهل من قاعدة المنهج القرآني للحوار ، منهجية الحجة والحوار والدعوة بالتي هي أحسن لحسم الخلافات وفق المنهج العقلي ( أدع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي أحسن )*، وهكذا فالتعايش والتسامح ما بين المختلفين لا تكون إلا بلغة الحوار وأن كان الآخر يحمل رأياً مناقضاً أو فكراً معارضاً لأنه الطريق السلمي للوصول الى الحقيقة بعد البحث عنها بطريقة منهجية فلسفية أساسها قرع الحجة بالحجة ، فضلا عن أنه مسلك للفكر لأزاحة العقبات ، كما أنه وسيلة لإستحضار العقل في الفعل.

بناءا على ذلك ، يعزز الحوار وفق أستخدام المنهج العقلي الوعي الصحيح والرؤية الناضجة لمسألة قبول الآخر ووجوده والأعتراف بخصوصياته التزاماً أخلاقياً ، من خلال التسامح والعفو بنسيان الماضي وآثاره ليتم الوصول بعد ذلك الى توسيع الأطار العام للأنتماء وتحجيم التعويل على الإنتماءات الضيقة للجماعات ، الأمر الذي سيظهر الوجه المشرق للهوية الوطنية على الهويات الآخرى لتتحقق ، من ثم ، سمة التعايش السلمي الصحيح بين مختلف الجماعات المتنوعة .

وأذا ما كان للمنهج العقلي دوراً في سيادة التعايش السلمي ، فلابد من وجود الآليات التي تساهم في أستخدام المنهج العقلي تعزيزاً للسّلم ، وتأتي في مقدمتها النخب العلمية الأكاديمية والمؤسسات التي تعمل فيها كون الجهل عاملاً أساسياً لتوليد الصراع والعنف ، الأمر الذي لا يمكننا تجاهل دور الجامعات والتي لابد أن تأخذ بممارسة شرف رسالتها الحقيقية في أن يكون العلم بالتوازي مع القيم ، وأن تفتح المجال لثورة في فلسفة الأختلاف تعيد معنى وأنتاج القيم على أساس جديد يتجاوز حدود الحصر الأخلاقي الذي تؤمنه الأخلاق المهنية .[٣٣] ولا يخفى أن الأنهيار الذي يصيب الجسم التعليمي ينعكس تلقائيا على الجسم المجتمعي لشدة الروابط التي تصل بين الجامعة والمجتمع ، فضلاً عن العلاقة التي تصل بين الأخلاق العامة والأخلاقيات المهنية .[٣٤] لأن الجامعة هي الأقرب الى المعالجة المنهجية العقلانية للأمور ، وهي بأساتذتها وباحثيها الأكثر أهلية

للتقويم الفكري والعلمي الإيجابي.[٣٥] كما يتجسد دور الجامعات كمؤسسات لمنتديات الفكر والبحث العلمي الموضوعي البعيد عن أي تحيز أو استفزاز تملك ما تملك من الأدوار العلمية الثقافية ما يساهم في تعزيز التعايش السلمي ، والتأكيد على ضرورة الأبتعاد عن الميول التعسفية في الآراء والمواقف والدعوة الى أتباع اسلوب الحكمة والموعظة الحسنى وبذل الجهد في سبيل تكوين العقلية الواعية ، الأمر الذي يجعلها تطرح كآلية مهمة من آليات تعزيز التعايش السلمي عن طريق تأكيدها على ضرورة توثيق الصلات الأنسانية المجتمعية والعلمية بين الباحثين والأكاديمين والعلماء ، من خلال عقد الندوات والمؤتمرات العلمية الثقافية الأكاديمية التي تحمل موضوع العلاقة مع الآخر لتطرح التعايش السلمي كضرورة من ضرورات الواقع المعاصر ومتطلباته في تحقيق الأمن والسّلم مع الآخر المختلف ، فضلاً عن دورها في تعزيز المشروع الحضاري الأسلامي بما يقوم به من دور في تعريف الآخرين بالثقافة والحضارة الأسلامية وتراثها .

وبدون شك، تعد مراكز البحوث ضرورة من الضروريات الأساسية الفعّالة لتعزيز التفاعل الأيجابي مع الآخر المختلف بل ومرتكز أساسي من مرتكزات النظام المعرفي ، لما تملكه من القدرات والمؤهلات العلمية لرفد الواقع المجتمعي بالنتاجات العلمية الرصينة التي تساعد على ترسيخ القيم المجتمعية ولمّ شمل الداخل من خلال البحوث التي تركز على السّلم الأهلي ومقومات تحقيقه والقضاء على معوقاته فضلاً عن قضايا المواطنة والتسامح والتعايش السلمي ، الى جانب البحوث التي تعزز العلاقة مع الآخر الخارجي من خلال طرح قضايا الحوار والتعاون والتكامل بين الشعوب والحضارات .

الخاتمة

بدون أدنى شك ، أن الأسلام حينما عّد التعايش السلمي أحدى الضروريات الواجبة التحقيق مركزاً على ضرورة الألتزام بها وتعزيزها ، لمّا لها من أنعكاس مباشر على حياة الفرد الأمنية، لم يغفل عن تقديم الآليات الممكنة التي من خلالها يستطيع الفرد والمجتمع تحقيق ذلك ، بل قدم طرائق مختلفة وأساليب متعددة ، والتي كان أهمها المنهج العقلي حينما أوصى الأسلام بمراعاة العقل وتطبيق منهجه في جميع ميادين الحياة ليظهر ،من ثم ،البعد الحركي للنظام الأسلامي ومشروعه الحضاري في التعاطي مع جوهر التنوع والأختلاف كسُنة إيجابية تفاعلية ، لا وجود لصعوبة تحقيق ذلك مع ايجاد منطلقات ووسائل يحكمها العقل أولاً وآخراً تعزيزاً للتعايش مع الآخر المختلف أهمها:-

١- الأعتراف بخصوصية الآخر التي تكونت عبر مراحل تاريخية طويلة حاملة في طياتها مجموعة من المكونات الدينية والعقائدية والتقاليد والأعراف .
٢- البحث بشكل جدي عن التوافقات التي تؤسس للعيش المشترك.
٣- السعي لمعرفة الآخر وفهم المنطلق الذي يحكم سلوكه وتفكيره .
٤- العمل على ترسيخ العقلية النقدية الحوارية وتجاوز العقلية المغلقة .
٥- هضم حقيقة أن مبدأ الأقصاء للآخر وثقافته وقيمه تعّد من القضايا الجوهرية في تعزيز العنف وغياب الأمن والأستقرار المجتمعي ، وأن حضور مبدأ العقل والأحتكام اليه يمثل قوة مؤثرة وفاعلة في أمن مسيرة الحياة الأجتماعية بل هو جوهر البناء والتعايش السلمي.
٦- الوصول الى أتفاق على صياغة مجموعة من قيم التنوع الثقافي كقيم التسامح والعفو والقبول للهويات المختلفة .
٧- الأعتراف المتبادل بتقاليد الثقافات المتنوعة التي تبدأ من الأعتراف بالآخر ومحاورته ورفض قضية التقوقع على

الذات وتقبل التفاعل بين الهويات الثقافية المتعددة التي تسمح بالتعايش بين مختلف التنوعات الثقافية .

٨- أبراز دور النخب العلمية الأكاديمية والمؤسسات التي تعمل فيها كالجامعات ومراكز الأبحاث والمؤتمرات التي تقيمها، في تسليط الأهتمام على قضايا ومبادئ أساسية كتعزيز التعايش السلمي وحقائق الأختلاف والتنوع وقبول الآخر والتي تعّد مبادئ ومرتكزات أساسية من مرتكزات المشروع الحضاري الأسلامي.

## الهوامش

[١]- للمزيد حول موضوع التعايش السلمي ينظر :- عبد العزيز بن عثمان التويجري ، الحوار من أجل التعايش ، ط١( القاهرة ، دار الشروق ، ١٩٩٨). وكذلك: حسن الصفار ، التنوع والتعايش – مدخل لتأسيس الشراكة للبناء الحضاري ،( بيروت ، دار الصفوة ،١٩٩٧). و عبد العظيم المهتدي البحراني ، تجربة الوحدة والتعايش – ضرورة اسلامية وقيمة حضارية ، ( قم ، مؤسسة عاشوراء ، ٢٠٠٣).

[٢] - للمزيد ينظر: محمد جواد لاريجاني ، التدين والحداثة ، ترجمة – علي رضائي ، ط١(بيروت ، دار الغدير للدراسات والنشر ، ٢٠٠١) ،ص ص٢٧-٣٣.

[٣]- محمد هاشم ، العقلانية بين الغرب والأسلام ، مجلة الفكر الجديد ، (لندن ، دار الأسلام للدراسات والنشر،س٦،ع ١٧، نيسان ١٩٩٨) ص٨٧.

[٤]- حازم الحسيني ،نظرة الخصائص الأنسانية في فكر الأمام الشهيد السيد الصدر ، مجلة الفكر الجديد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٥.

[٥]- محمد مهدي شمس الدين ، أزمة تفعيل الفكر الأسلامي ، في مجموعة باحثين ، الفكر الأسلامي المعاصر – مراجعات تقويمية ، تحرير وحوار – عبد الجبار الرفاعي ، ( دمشق ، دار الفكر ، ٢٠٠٠) ،ص ص٣٠-٣١.

[٦]- محمد محفوظ ، التسامح وآفاق السلم الأهلي ، مجلة قضايا أسلامية معاصرة ، ( ع٢٨-٢٩ ،٢٠٠٤ ) ،ص ٢٤١.

[٧] - جواد بشارة ، " الإسلام في مرآة الأعلام الغربي ، الإسلام الأصولي والإسلام العصري" "
WWW. Islamonline.net

[٨]- عادل عبد الرحمن البدري ، معالم الفكر السياسي ونظرية الدولة في الأسلام ، ط١( المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الأسلامية – المعاونية الثقافية ، ٢٠١٠) ، ص٧٦.

[٩] - حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين - بحث في تغير الأصول والعلاقات (بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٠) ،ص٧٦.

[١٠]- خضير عباس عطوان ، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق ، مجلة المستقبل العربي (ع ٣٣٠ ، آب ٢٠٠٦ ) ، ص٤٥.

[١١]- فؤاد ابراهيم ، معوقات التجديد الديني ، في مجموعة باحثين ، تجديد الفكر الديني ( بيروت ، مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر ،٢٠٠٩ ) ،ص٧٤. كذلك : حمزة الحسن ، العنف السياسي في المملكة ... مصادره وأشكاله وآفاقه WWW.islamonline.net

[١٢]- عبد الحميد الأنصاري ، حول التشدد الديني ، في مجموعة باحثين ، رؤى أسلامية معاصرة ، كتاب العربي (٤٥) ، ص٢٢.
[١٣]- مرتضى معاش ، التواصل مع الآخر – تأصيل لمنهجية التعايش ، مجلة النبأ ( ع٤٧، ٢٠٠٠) ، ص٢٥.
[١٤]- عبد الهادي الفضلي ، أصول البحث ، ط١( ايران ، مطبعة شريعة ، ١٩٩٠) ، ص ص٥٤-٥٥.
[١٥] - غسان كاظم غياض ، أثر المنطق في منهج البحث بالفكر السياسي الأسلامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٦٦.
[١٦]- علي رضا شجاعي زند ، العقل والأيمان في التعاليم الأسلامية علاقة جدلية أو إقصاء مزيف ، مجلة المنهاج (مركز الغدير للدراسات الأسلامية ، ع ٣٤ ، صيف ٢٠٠٤) ، ٢١٨.
[١٧]- علي المدن ، تطور علم الكلام الأمامي – دراسة في تحولات المنهج حتى القرن السابع الهجري ، مراجعة : عبد الجبار الرفاعي ( بغداد ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ٢٠١٠) ، ص ٢٢١.
[١٨]- طالب الحمداني ، النظرية السياسية عند محمد باقر الصدر ، مراجعة : عبد الجبار الرفاعي ( بغداد ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ٢٠١٠ ) ،٢٤٥.
[١٩]- أنظر: - مرتضى المطهري ، الأصول ، ( بيروت ، دار الولاء، ٢٠٠٩)، ص ص٥٥-٦٠.
[٢٠] - يحيى محمد ، صراع العقل مع العقل – دراسة حول الصراع الذاتي في علم الكلام ، مجلة المنهاج ( بيروت ، مركز الغدير للدراسات الأسلامية ،ع ٣٧ ، ٢٠٠٥) ، ٣٢.
* - من هذه المقولات بناء العقلاء ، السيرة العقلانية ، المستقلات العقلية والمستقلات غير العقلية ، ومقولة ما حكم به العقل حكم به الشرع ، ومقولة أن الشارع سيد العقلاء ورئيسهم ، الى مقولة أن العقل دليل رابع الى جانب الكتاب والسنة والأجماع .
[٢١] - زكي الميلاد ، أصول الفقه وتطور فكرة العقلانية في المجال الأسلامي ، مجلة الأجتهاد والتجديد ( بيروت ، مركز البحوث المعاصرة ، س٦ ، ع ٢٣، صيف ٢٠١٢) ، ص١١.
[٢٢] - مسعود بور فرد ، الفكر السياسي للشهيد الصدر- قراءة في مكوناته وآفاقه ، ترجمة : صالح البدراوي ، مجلة نصوص معاصرة ( س٧ ، ع ٢٧ ، صيف ٢٠١٢) ، ص٢١٤.
[٢٣] - طالب الحمداني ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢١.

[٢٤] - عمار أبو رغيف ، الأسس العقلية – دراسة في المنطلقات العقلية للبحث في علم أصول الفقه ، ج١و٢ ، ط٢( مركز رعاية للدراسات الجادة ، دار الفقه للطباعة والنشر ، ١٤٢٦)، ص١١٤.
[٢٥] - عمار أبو رغيف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢٨.
[٢٦] - المصدر السابق ، ص١٣١.
[٢٧] - يحيى محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣.
[٢٨] - جدلية العلاقة بين الدين والخلاق ، وجهة نظر حوارية بين لغنهاوزن وعابدي شاهرودي ، مجلة المنهاج ( بيروت ، مركز الغدير للدراسات الأسلامية ، ، ع٣٠ ، صيف ٢٠٠٣) ، ص٢٢٩.
[٢٩] - مسعود بور فرد ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٢١٢-٢١٣.
[٣٠] - ماجد الغرباوي ، التعددية مشروع إنساني ، مجلة قضايا إسلامية معاصرة ،( س٨، ع٢٧، ربيع ٢٠٠٤) ، ص ص٢٧١-٢٧٢.
[٣١] - علي حرب ، الأنسان الأدنى أو نقد المركزية البشرية ، مجلة قضايا أسلامية معاصرة ، المصدر السابق، ص ص١٨٥-١٨٦.
* - الحجرات : آية – ١٣.
** - هود : آية -١١٨-١١٩.
*** - الروم :- آية – ٢٢.
[٣٢] - محمد محفوظ ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٦.
[٣٣] - أدريس هاني ، أخلاقنا – في الحاجة الى فلسفة أخلاق بديلة ، سلسلة الدراسات الحضارية (٣٥) ، (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ،٢٠٠٩) ، ص٢١٥.
* - النحل-آية :- ١٢٥.
[٣٤] - المصدر السابق ، ص٨٥.
[٣٥] - أحمد الريسوني ، فقه الثورة – مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي ،( بيروت ، مركز نماء للبحوث والدراسات ،٢٠١٢)، ص١١٠.

**المصادر**

أولاً- القرآن الكريم
ثانياً- المراجع العربية
١- محمد جواد لاريجاني ، التدين والحداثة ، ترجمة – علي رضائي ، ط١(بيروت ، دار الغدير للدراسات والنشر ، ٢٠٠١) .
٢- محمد هاشم ، العقلانية بين الغرب والأسلام ، مجلة الفكر الجديد ، (لندن ، دار الأسلام للدراسات والنشر،س٦،ع ١٧، نيسان ١٩٩٨).
٣- حازم الحسيني ،نظرة الخصائص الأنسانية في فكر الأمام الشهيد السيد الصدر ، مجلة الفكر الجديد ،ع ١٧.
٤- محمد مهدي شمس الدين ، أزمة تفعيل الفكر الأسلامي ، في مجموعة باحثين ، الفكر الأسلامي المعاصر – مراجعات تقويمية ، تحرير وحوار – عبد الجبار الرفاعي ، ( دمشق ، دار الفكر ، ٢٠٠٠).
٥- محمد محفوظ ، التسامح وآفاق السلم الأهلي ، مجلة قضايا أسلامية معاصرة ، ( ع٢٨-٢٩ ،٢٠٠٤ ) .
٦- عادل عبد الرحمن البدري ، معالم الفكر السياسي ونظرية الدولة في الأسلام ، ط١( المجمع العالمي للتقريب بين لمذاهب الأسلامية – المعاونية الثقافية ، ٢٠١٠) .
٧- حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن العشرين - بحث في تغير الأصول والعلاقات (بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٠) .
٨- خضير عباس عطوان ، مستقبل ظاهرة العنف السياسي في العراق ، مجلة المستقبل العربي (ع ٣٣٠ ، آب ٢٠٠٦ ) .
٩- عبد الحميد الأنصاري ، حول التشدد الديني ، في مجموعة باحثين ، رؤى أسلامية معاصرة ، كتاب العربي (٤٥).
١٠- مرتضى معاش ، التواصل مع الآخر – تأصيل لمنهجية التعايش ، مجلة النبأ ( ع٤٧، ٢٠٠٠) .
١١- عبد الهادي الفضلي ، أصول البحث ، ط١( ايران ، مطبعة شريعة ، ١٩٩٠) .

١٢- غسان كاظم غياض ، أثر المنطق في منهج البحث بالفكر السياسي الأسلامي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد ، ٢٠٠٩ .
١٣- علي رضا شجاعي زند ، العقل والأيمان في التعاليم الأسلامية علاقة جدلية أو إقصاء مزيف ، مجلة المنهاج (مركز الغدير للدراسات الأسلامية ، ع ٣٤ ، صيف ٢٠٠٤) .
١٤-علي المدن ، تطور علم الكلام الأمامي – دراسة في تحولات المنهج حتى القرن السابع الهجري ، مراجعة : عبد الجبار الرفاعي ( بغداد ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ٢٠١٠) .
١٥- طالب الحمداني ، النظرية السياسية عند محمد باقر الصدر ، مراجعة : عبد الجبار الرفاعي ( بغداد ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ٢٠١٠ ) .
١٦- مرتضى المطهري ، الأصول ، ( بيروت ، دار الولاء، ٢٠٠٩) .
١٧- يحيى محمد ، صراع العقل مع العقل – دراسة حول الصراع الذاتي في علم الكلام ، مجلة المنهاج ( بيروت ، مركز الغدير للدراسات الأسلامية ،ع ٣٧ ، ٢٠٠٥).
١٨- زكي الميلاد ، أصول الفقه وتطور فكرة العقلانية في المجال الأسلامي ، مجلة الأجتهاد والتجديد ( بيروت ، مركز البحوث المعاصرة ، س٦ ، ع ٢٣، صيف ٢٠١٢) .
١٩- مسعود بور فرد ، الفكر السياسي للشهيد الصدر- قراءة في مكوناته وآفاقه ، ترجمة : صالح البدراوي ، مجلة نصوص معاصرة ( س٧ ، ع ٢٧ ، صيف ٢٠١٢).
٢٠- عمار أبو رغيف ، الأسس العقلية – دراسة في المنطلقات العقلية للبحث في علم أصول الفقه ، ج١و٢ ، ط٢( مركز رعاية للدراسات الجادة ، دار الفقه للطباعة والنشر ، ١٤٢٦) .
٢١- جدلية العلاقة بين الدين والخلاق ، وجهة نظر حوارية بين لغنهاوزن وعابدي شاهرودي ، مجلة المنهاج ( بيروت ، مركز الغدير للدراسات الأسلامية ، ، ع٣٠ ، صيف ٢٠٠٣) .
٢٢- ماجد الغرباوي ، التعددية مشروع إنساني ، مجلة قضايا إسلامية معاصرة ، (س٨، ع٢٧، ربيع ٢٠٠٤) .

٢٣- علي حرب ، الأنسان الأدنى أو تقد المركزية البشرية ، مجلة قضايا أسلامية معاصرة ،( س٨ ، ع٢٧ ، ربيع ٢٠٠٤) .
٢٤- أدريس هاني ، أخلاقنا – في الحاجة الى فلسفة أخلاق بديلة ، سلسلة الدراسات الحضارية (٣٥) ، (بيروت ، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي ،٢٠٠٩) .
٢٥- أحمد الريسوني ، فقه الثورة – مراجعات في الفقه السياسي الإسلامي ،( بيروت ، مركز نماء للبحوث والدراسات ،٢٠١٢) .
٢٦- فؤاد ابراهيم ، معوقات التجديد الديني ، في مجموعة باحثين ، تجديد الفكر الديني ( بيروت ، مؤسسة الفكر الإسلامي المعاصر ،٢٠٠٩ ).

**ثالثاً- المواقع الألكترونية**

١- حمزة الحسن ، العنف السياسي في المملكة ... مصادره وأشكاله وآفاقه WWW.islamonline.net
٢- جواد بشارة ، "الأسلام في مرآة الأعلام الغربي ، الإسلام الأصولي والإسلام العصري "
WWW. Islamonline.net